الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هل يعيش العرب الآن مرحلة " ما بعد الأصولية " ؟

شاكر النابلسي
كاتب أردني-اميركا

لا نريد في هذا المقال أن نسرد التعريفات المختلفة لمعنى الأصولية ، ومنشئها ، وتطورها.. الخ. فقد أُشبعت بحثاً وتعريفاً. ومعظم البحوث توصّلت إلى أن الأصولية بكل بساطة ، ومن دون تسطيح ، هي التمسك بالتفسير اللغوي الحرفي للنصوص ، ورفض كل تفسير جديد لهذه النصوص يكون مبنياً على فتوحات العلم الحديث ، كما حصل بالنسبة للمسيحية واليهودية أيضاً. كذلك ، فإن الأصولية في أحد معانيها المعروفة والمنتشرة ، هي تفضيل الماضي ، وكل ما يتعلق به على الحاضر والمستقبل. والاستعانة بحل مشاكل الحاضر بناءً على حلول الماضي لها ، من دون اعتبار السياقات التاريخية ، ومن دون النظر إلى الحلول الماضية نظرة تاريخية محضة ، وبأن ما ينفع لسكان القرن العاشر الميلادي مثلاً ، لا ينفع لسكان القرن العشرين..الخ. وقد تبلغُ الأصولية ببعض الشعوب ، وفي أزمنة معينة حد الهوس. هوس النقاوة ؛ أي نقاوة العرق ، ونقاوة الهوية ، ونقاوة اللسان من اللحن والدخيل من الألفاظ ، ورُهاب التطور والتجديد. وتبقى الأصولية هي ذلك الحبلُ الذي يُكتّف عقل الإنسان ويعقله في شجرة الماضي المتيبسة. ويجر هذا العقل إلى الخلف دائماً ، ولا يسمح لنا بالتحليق في سماوات الحاضر والمستقبل.

لا دين أو مذهب يخلو من الأصولية

إن ما غاب عن كثير من الباحثين العرب أن الأصولية، وما أدت إليه خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين وحتى يومنا هذا، ليست قاصرة على تراثنا نحن العرب، ولكنها موجودة لدى الكثير من الأمم. ولها الآثار نفسها التي للأصولية الإسلامية. فكما توجد أصولية إسلامية، هناك أصولية مسيحية، وأصولية يهودية. بل إن المذاهب والطوائف الدينية المسيحية نفسها، كان فيها أصوليات، كالأصولية الكاثوليكية، والأصولية البروتستانتية، والأصولية الأرثوذكسية. كما ظهرت هناك أصولية بوذية، وأصولية ماركسية.. الخ. إذن، فالأصولية ليست قاصرة على الدين الإسلامي، وإنما هي ظاهرة تاريخية، عمّت كل الأديان وكل المذاهب السياسية والاجتماعية كذلك.

وعلينا أن نتذكر جيداً، بأن عنف الأصولية الإسلامية ليس قاصراً عليها ولا على نصوصها المؤوّلة تأويلاً أيديولوجياً موجهاً لأغراض سياسية بالدرجة الأولى. فنصوص العنف موجودة في كل الأديان السماوية والأرضية. فالمسيحية مثلاً التي توصف بالمسالمة والتسامح، يقول إنجيلها: "لا تظنوا أني جئت لأحمل السلام إلى الأرض، ما جئت لأحمل سلاماً بل سيفاً: جئت لأفرق بين المرء وأبيه، والبنت وأمها، والكنة وحماتها، فيكون أعداء الإنسان أهل بيته" (متي، ١٠: ٣٤-٣٦).

ولعل الفرق بيننا وبين اليهود والمسيحيين، أن هذين الفريقين استجابوا للتقدم العلمي والتطوير والتغيير، وقاموا بالنقد التاريخي للأديان؛ أي إخضاع النصوص الدينية لسياقاتها التاريخية وظروفها مجتمعاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي جاءت لها وفيها ومن أجلها، بينما نحن رفضنا كل هذا، وبقينا على حالنا، كما نحن الآن.

ثورة ١٩٥٢ ودورها في ارتقاء الأصولية

لماذا ظهرت الأصولية في العالم العربي في النصف الثاني من القرن العشرين؟

هناك عدة أسباب دينية ، وسياسية ، واجتماعية ، واقتصادية ، وثقافية.

فسياسياً، لا شك أن الثورة المصرية عام ١٩٥٢ تتحمل المسؤولية الكبرى في ظهور الأصولية الدينية العربية في العالم العربي. فقد كانت مصر في العهد الملكي رائدة الحرية السياسية والتعددية في العالم العربي. وكان جيل لطفي السيد وطه حسين من المفكرين الذين أرسوا في الثقافة العربية وفي السياسة العربية معاني الديمقراطية. وكانت مصر هي السباقة إلى آليات الديمقراطية من حيث تشكيل مجلس النواب، ووضع الدستور، واحترامه، وتأليف الأحزاب السياسية، وتولية الحكم لحزب الأغلبية في البرلمان، كما كان يتم دائماً مع حزب "الوفد"، على سبيل المثال.

وعندما قامت الثورة عام ١٩٥٢ ألغيت الأحزاب والصحف الحزبية وألغيت التعددية، واعتبرت الثورة أن ضباط الثورة هم من يستحقون الحكم في مصر وحدهم، دون غيرهم، وأن حزب الثورة الذي نشأ بعد ذلك بعدة أسماء مختلفة (هيئة التحرير، الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الوطني الديمقراطي) هو الحزب الوحيد بالبلاد. وقد كانت هذه الخطوة دافعاً للأصولية الدينية المتمثلة بجماعة الإخوان المسلمين، وللأصولية اليسارية المتمثلة بالحزب الشيوعي المصري، إلى قيام المعارضة المصرية، مما أدى إلى زج زعماء الأحزاب المعارضة في السجون، وشنق بعضهم من الإخوان المسلمين، كما حصل مع عبد القادر عودة في ١٩٥٤ وسيد قطب في ١٩٦٦، وحكم على البعض الآخر بالأشغال الشاقة المؤبدة كما حصل مع حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين، علماً بأن حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين، هو الذي دعا الملك فاروق إلى إلغاء الأحزاب السياسية في مصر، بحجة أن التعددية تؤدي إلى الفرقة، وهي مرفوضة في الإسلام كما يقول البنا (هاشم صالح، معضلة الأصولية الإسلامية، ص ٢٩). وهذا أيضاً ما فعله الإخوان المسلمون في السودان في عهد جعفر النميري. كذلك، فقد أعدمت الثورة المصرية قيادات شيوعية أمثال شهدي عطية الشافعي ١٩٦٠ في مصر وفرج الله الحلو (سكرتير الحزب الشيوعي اللبناني) ١٩٥٩ في سوريا أيام الوحدة المصرية- السورية. وزُج كثير من المثقفين والكتّاب والشعراء وأساتذة الجامعات الطليعيين في السجون، وعُذبوا تعذيباً حيوانياً أليماً، كما يذكر ذلك المؤرخ المصري حسين مؤنس في كتابه (باشاوات وسوبر باشاوات).

دور هزيمة ١٩٦٧ في ارتقاء الأصولية

كذلك، فإن هزيمة ١٩٦٧ العسكرية المنكرة، كان لها الأثر الفعال في انتشار الأصولية الدينية، وطغيان رجال الدين على رجال السياسة العلمانيين، من خلال فشل الطبقة السياسية في مصر وسوريا والأردن من تحقيق نصر عسكري على إسرائيل وفشل الخطاب العربي السياسي "التقدمي" من إحراز هذا النصر. وكان أن عاد الإخوان المسلمون بكثافة إلى الشارع العربي، وخرجت من عباءتهم الكثير من الحركات الأصولية الدينية المتطرفة. ونشأت خلال ذلك كله القراءات الحرفية المتزمتة للنصوص المقدسة. وكان من أعلام هؤلاء القراء الحرفيين المتزمتين حسن البنا، وراشد الغنوشي، وتقي الدين النبهاني، وحسن الترابي (كان حرفياً في عهد النميري، ثم أصبح منفتحاً بعد سنوات، إلى حد أنه أفتى في ٢٠٠٦ بإمامة المرأة للصلاة، وأن شهادة المرأة تعادل شهادة الرجل تماماً، وأن الحجاب لصدر المرأة فقط وليس لشعرها، وجواز زواج المسلمة من غير المسلم.. الخ).

لقد وجدت الأصولية بعد هزيمة ١٩٦٧ وفقدان الأجيال لحلم النصر العسكري على إسرائيل، الفرصة الذهبية لكي تقدم خطابها البديل (الإسلام هو الحل) بدل الشعار المهزوم عسكرياً هزيمة منكرة وهو "الاشتراكية العربية هي الحل" الذي أسس له ورفعه عبد الناصر ونظّر له مجموعة من المفكرين المصريين وغير المصريين الذين أطلق عليهم فيما بعد "الناصريون" وكان على رأس هؤلاء عصمت سيف الدولة. فلقيت الأصولية السياسية بعد هزيمة الناصريين واشتراكيتهم في الخامس من يونيو/حزيران ١٩٦٧ الآذان الصاغية من الشارع العربي المتلهف لحل سريع وناجع، يلملم به أحزانه ويلثم جراحه، فوجده في شعار (الإسلام هو الحل) الذي التف حوله مئات الآلاف من الشباب المقهور والمعزول والجائع والعاطل عن العمل. وكما قال مكسيم رودنسون في كتابه (بين الإسلام والغرب) فإن أزمة العرب في النصف الثاني من القرن العشرين كانت أزمة فكرية-روحية بقدر ما هي أزمة اقتصادية أيضاً. فلا يكفي تفسير سبب ظهور الأصولية تفسيراً مادياً من خلال بيوت الصفيح والأحياء العشوائية المنتشرة في مصر، والمغرب، وفلسطين وغيرها، ولا من خلال الفقر المدقع الذي يجتاح معظم أجزاء الوطن العربي، ويصل فيه الدخل الفردي السنوي إلى أقل من ٢٠٠٠ دولار باستثناء لبنان ودول الخليج. ويؤيد هذا الرأي الباحث الفرنسي برونو إيتيين في كتابه (هواة نهاية العالم: لكي نفهم أحداث ١١ سبتمبر). وعلينا أيضاً أن نلتفت إلى الناحية الفكرية في أسباب عنف الأصوليين. فشيوخ ذوو تأثير كبير كمرشدي حركة الإخوان المسلمين المتعاقبين، وشيوخ كزعماء الحركات الدينية المسلحة، أخذوا ينفثون أفكارهم القروسطية، طوال أكثر من نصف قرن، دون وجود مفكرين طليعيين آخرين يقفون في وجوههم، ويقدمون للمتلقي العربي قراءة علمية نقدية للتراث، باستثناء قلة قليلة كمحمد أركون، وفؤاد زكريا، وحسن حنفي، وعبد الحميد الأنصاري، وأحمد البغدادي، ومحمد الطالبي، والعفيف الأخضر، وعبد المجيد الشرفي، ونصر حامد أبو زيد وغيرهم قلة.

الإرادوية نقطة ضعف الأصولية

إن حجة المعارضين للأصولية الدينية، تتركز في أن نقطة ضعف المشروع الأصولي - شأن المشروع اليميني المتطرف في الغرب- هي الإرادوية .Voluntarisme والارادوية مصطلح سياسي يعني الاستعلائية، وفرض إرادة الحاكم ونزعته الديكتاتورية، التي يحاول بها أن تغلب إرادة التاريخ. والإرادوية هي إرادة ما لا يريده التاريخ. وهي تضع الرغبات فوق التاريخ؛ أي أنها قد تحيد عن مسارات التاريخ الحتمية؛ أو عن انعطافاته ومفاجآته غير المتوقعة، لأن الرهان عليها مجرد أضغاث أحلام. كما أنها إدعاء مزدوج بمعرفة المستقبل، وبالقدرة على تحقيقه طوعاً أو كرهاً. والإرادوية في القاموس الاشتراكي، تعني تغليب العنصر السياسي على الاقتصادي، واعتماد الفكرة التي تقول بأن البناء الفوقي المتقدم يقيم البناء التحتي. وتحاول الإرادوية أن تسير عكس التاريخ. لذلك، فهي تفرض عليه ولادة قيصرية، لا يمكن لها إذا تحققت إلا أن تكون اجهاضاً قاتلاً للجنين، والأم معاً. هذه الإرادوية الهاذية، جعلت العنف مبرمجاً في البرنامج الأصولي النكوصي السابح ضد تيار عصره. فهو يريد للمرأة أن تعود إلى عصر الحريم والقرون الوسطى، وحين رفضت المرأة ذلك استجابة لمتطلبات عصرها، ردّ المشروع الأصولي على هذا الرفض بالعنف الأعمى الذي نراه هذه الأيام.

لماذا كانت الأصولية عائقاً معرفياً؟

يرى بعض المفكرين العرب المعاصرين ومنهم محمد عابد الجابري، بأن العائق التراثي أمام المعاصرة ليس متأتياً من قبل التراث في حد ذاته، ولكن من قبل الأصوليين الدينيين من حملة التراث، الذين "لم يراجعوا هذا التراث، ولم يحاولوا تجديده من داخله بإعادة بناء مواده القديمة، وحقنه بمواد جديدة". (الفكر العربي المعاصر، ص ٣٥).

والفكر العربي التحديثي لم يخضع لقيود الاستعمار الخارجي القاسي، بقدر ما خضع لعامل آخر وهو الفكر الأصولي، رغم أن بعض الباحثين، يؤكدون أن السعي الاستعماري الغربي إلى إبادة الثقافة العربية وتحويل التراث العربي إلى مجرد شعوذة، هو الذي كان وراء تفكير إصلاحي عربي، يمثّل محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني رمزين أساسيين من رموزه. إلا أن الفكر العربي التحديثي غلّلته قيود التقاليد الأصولية الدينية والاجتماعية التي لم تكن على ضيق وشدة القيد الاستعماري الخارجي. ولكن القيود الأصولية الدينية كانت أبلغ في النفوس التي ألفتها بضع مئات من السنين من قبل، واستمرت كذلك حتى بعد انتهاء الاستعمار من العالم العربي، كما يقول سعيد مراد.

الأصولية كعائق للحداثة

إن من عوائق الحداثة في العالم العربي، هذا الانحباس الذي سببه انقسام المجتمع العربي إلى معسكرين متنافرين ومتناحرين: حداثي وسلفي. يرى الأول في النظام الغربي مصدر حياته. ويرى الثاني أن الاستعانة بالأولياء والقديسين والاحتماء بالنصوص المقدسة بطريقة متزمتة، هو الحصن الأخير، كما يرى غريغوار مرشو.

لقد كان "منطق المدافعة" عن التراث الذي اتسم به الفكر العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، واحداً من الأسباب التي حالت دون تقدم حركة الحداثة في المجتمع العربي. ومنطق المدافعة هذا يتلخص في أن التراث العربي الإسلامي- كما تقول الأصولية الدينية- يحتوي على كافة القيم القديمة والجديدة التي تهب علينا من كل أنحاء الغرب. وأن في تراثنا من القيم، ما يكفي الإنسانية جمعاء في ماضيها وحاضرها ومستقبلها القريب والبعيد. وما الديمقراطية غير الشورى الإسلامية، وما حرية المرأة إلا ما جاء به الإسلام. وإذا قالوا بأن الحداثة هي العقلانية والعلمانية، قال آخرون "لماذا تذهبون بعيدا والفكر والثقافة العربية الإسلامية فيها من المعاني العقلية والعلمية الكثير، وإن كانت لا تُسمى بهذه الأسماء، ولكنها تُعبر بشكل أو بآخر عن مضمونها وفحواها؟" كما يقول عبد الله القفاري.

ومن هنا، فقد رأي المفكر اللبناني علي حرب في كتابه (حديث النهايات) أن مجمل الفكر العربي كان عبارة "ردود فعل تمليها العقليات الأيديولوجية أكثر مما هو تحليل للواقع من أجل الانخراط في صناعة الحاضر والمراهنة على ما يمكن أن يحدث في المستقبل. ومجمل هذا الفكر، يقوم بالاستيلاء على الأفكار المنتجة في الغرب ونسبتها إلى الذات بنوع من الإسقاط الفكري، تمليه النرجسية الثقافية والعقائدية".

هل يشهد العالم العربي الآن بدء نهاية الأصولية؟

الظاهرة الأصولية في العالم العربي لن تختفي نهائياً. فلا أصوليات أخرى اختفت تماماً من الأديان السماوية الأخرى ومن الأديان الأرضية، ولا من المذاهب. فظاهرة التعصب وكراهية الآخر التي تمثلها الأصولية ما زالت موجودة في الديانة اليهودية والديانة المسيحية وفي البوذية.. الخ. ولكن أثر الأصولية في هذه الأديان قد تقلّص كثيراً عما كان عليه في القرن السابع والثامن عشر، وقبل الثورة الصناعية، وعصر الأنوار والحداثة التي اكتسحت أوروبا التي تقدمت الآن إلى عصر (ما بعد الحداثة) في حين أننا ما زلنا نبحث عن عصر (ما بعد الأصولية). وهذا يرينا ويدفعنا إلى التأمل بالمسافة المعرفية والزمانية إلى يجب علينا أن نقطعها، لكي نلحق بالركب الغربي عامة، ونصل إلى مرحلة (ما بعد الحداثة).

نستطيع أن نقول الآن وفي هذه المرحلة، بأن العالم العربي يشهد بدء انحسار واضح للعنف المتبنى من قبل معظم تنظيمات الأصولية الدينية، والذي يمكن أن يتجلى في المظاهر التالية:

١- مجموعة الفتاوى التي صدرت في عام ٢٠٠٧ من قبل المفتى العام للسعودية والتي تحرم الذهاب إلى العراق والقتال هناك تحت مسمى "الجهاد"، كذلك الفتوى المشابهة التي صدرت من الشيخ الأصولي السعودي سلمان العودة. يضاف إلى ذلك الرسالة الشهيرة التي وجهها النائب الكويتي الأصولي وليد الطبطبائي (أنظر مقالنا: بشائر غرق سفينة الإرهاب، ٢٠٠٧/١١/١٠).

٢- انكماش عدد العمليات الإرهابية اليومية والشهرية في العراق. والإعلان عن أن العراق أصبح آمناً ما عدا محافظة نينوى التي ستكون فيها المعركة حاسمة مع الإرهاب، كما قال بالأمس رئيس الوزراء العراقي عدنان المالكي.

٣- الهزيمة الانتخابية التي مُني بها الإخوان المسلمون في الأردن، في الانتخابات التشريعية الأخيرة (نوفمبر ٢٠٠٧) رغم إدعائهم بأنهم يسيطرون على الشارع الأردني، وأن قرار الحرب والسلام بأيديهم. وقد اعتبر كثير من المراقبين الأردنيين نتيجة الانتخابات (فاز ستة مرشحين وكان المأمول فوز ١٦ مرشحاً كما كان يقول الإخوان المسلمون) التشريعية الأردنية، بمثابة تحول كبير في الشارع الأردني إلى مرحلة (ما بعد الأصولية).

٤- فشل "حماس" في إدارة قطاع غزة إدارة سياسية ومدنية عصرية، بل على العكس من ذلك. فقد تجلى هذا الفشل في معاناة أكثر من مليون فلسطيني هذه المعاناة التي نراها الآن على شاشات التليفزيون، وبغض النظر عن أسبابها ودوافعها التي يطول شرحها. ولكن المؤكد أن "حماس" بعقيدتها السياسية/الدينية حيال إسرائيل وحيال الرأي العام الدولي، كانت هي السبب الرئيس فيما حصل وفيما يحصل. وفي يقيننا أن الانتخابات الفلسطينية القادمة لن تكرر نتائج انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية الفلسطينية.

٥- وأخيراً، فإن الثروة الهائلة التي تجنيها الآن دول الخليج، أمكنت شعوبها من فتح آفاق واسعة نحو الغرب. فتم ابتعاث عشرات الآلاف من الطلبة إلى الغرب، وتم استقبال الآلاف من المدربين المتخصصين الغربيين من كافة الاختصاصات. وتمت مجموعة من الاستثمارات المالية الغربية في دول الخليج، وعاد الغرب إلى الشرق الأوسط متمثلاً كذلك بالقواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية.

الفساد الاداري.. قراءة في مشكلة التنمية المعاصرة

د.عماد مؤيد
اكاديمي عراقي

إن الترهل والفساد الإداري مسميات لحالة مرضية يمكن أن تصيب النظم الاجتماعية وهى حالات (بيريو - باثولوجية) ((Bureau-pathology، أي أن لها علاقة بالاختلالات الإدارية في المنظمات الاجتماعية والتي ينجم عنها العبث في مقدرات هذه النظم والاستغلال والتلاعب في حياة الشعب، فالترهل والفساد الإداري يعنيان سوء استخدام المنصب لغايات ومآرب ضيقة وشخصية، وتتضمن قائمة الفساد على سبيل المثال لا الحصر " الابتزاز، واستغلال النفوذ، والمحسوبية، والاحتيال والاختلاس، وبالرغم من أن جميع الناس ينزعون إلى أن اعتبار الترهل والفساد خطيئة القطاع العام إلا انه موجود أيضا في القطاع الخاص، بل أن القطاع الخاص متورط أحياناً في معظم أشكال الفساد الحكومي.

إن الترهل والفساد مؤشر على وجود أزمة أخلاقية في السلوك تعكس خللاً في القيم وانحرافاً في الاتجاهات عن مستوى الضوابط والمعايير السليمة مما يؤدى إلى فقدان الجهاز الإداري المعنى لكيانه الفعلي متجها به لتحقيق مصالح منظومة فاسدة من العاملين متعايشة داخل النظام، إذ إنه وبالرغم من احتفاظ النظام بشكليه الكيان الموحد إلا أن قواعد ونظم العمل الرسمية الموحدة فيه حلت محلها قواعد وإجراءات عمل متصارعة ومتضاربة وتخدم أهداف ومصالح التجمعات الفاسدة والمترهلة المتعايشة مع النظام.

بمعنى أن الترهل - الفساد يوجد حيثما توظف منظمة ما أو شخص صاحب سلطات وصلاحيات ما يمارسها بطريقة غير موضوعية من خلال تغليب الصالح الخاص على الصالح العام، ومن ثم تحكيم الهوى والميل في صناعة القرارات واتخاذها، بمعنى حدوث نوع من الاحتكار للشيء أو الخدمة المعنية من دون خضوع للمساءلة.

ويعزى الترهل والفساد الإداري في المجتمع إلى تراجع في المستوى الحضاري والتراجع في القواعد التنظيمية والضعف في المساءلة، وعليه فلا يمكن اعتبار الفقر السبب في الترهل والفساد كما ينادى الآخرين!!!...، فالفقر هو نتيجة للترهل والفساد الإداري وليس سببا فيه، ففي حال فقدان مبالغ كبيرة من الأموال بطرق غير مشروعة يؤثر ذلك سلباً في النتيجة الاجتماعية والاقتصادية تأثيرا يتمثل في حرمان المواطنين من حقوقهم الأساسية.

إن الفساد بهذا الشكل الكبير هو نتاج لعدم الكفاءة المؤسسية وضعف الاستقرار السياسي والرتابة الحكومية البيروقراطية وضعف الأنظمة التشريعية والقضائية، وهذا يدعو إلى ضرورة إيجاد مبادرات جريئة وواعية لمحاولة فهم الفساد بجوانبه من حيث الأسباب والنتائج، ولكن المحاولات التي تعالج الفساد كمشكلة قليلة وذلك يعود إلى انه متى نشأ النظام الفاسد واستقر وكانت هناك أغلبية تعمل داخله فلن تكون هناك حوافز لدى الأفراد لمحاولة تغييره أو الامتناع عن المشاركة فيه حتى لو كان كل شخص سيصبح في حال أفضل لو زال الفساد، وهذه معضلة كبيرة نعانيها جميعاً، ومن هنا يمكن الاستنتاج أن الفساد وعدم الاستقرار السياسي وجهان لعملة واحدة، فالسلطة المطلقة تقود إلى فساد مطلق.

وعلى هذا الاساس يمكن القول أن الفساد الإداري يمكن أن يقسم الى عدة أنواع:

١ - إساءة استغلال السلطة.

أ - على المستوى العام: كأن تصدر القرارات لمصلحة فئة معينة من المجتمع وليست للصالح العام.

ب - على المستوى الشخصي: لتحقيق منفعة شخصية دون وجه حق.

٢ - عدم الشفافية في الإعلان عن وترسية العقود الحكومية.

٣ - التربح غير المشروع سواء كان: إعطاء الحق لغير صاحبه أو مخالفة القوانين واللوائح، وإعطاء شخص ما ليس حقه، واستغلال دورات العمل وتعطيل مصالح الأشخاص للضغط عليهم لسداد مبالغ زائدة عن المقرر لإنهاء أعمالهم.

٤ - الإهمال وعدم المبالاة وعدم المحافظة على الملكية العامة وسوء إدارة موارد الدولة.

ولعل من أهم أسباب انتشار الفساد الاداري يكمن في:

١ - سيطرة الحكومة على معظم المشروعات والمعاملات الخاصة واحتكار معظم الخدمات الأساسية، مع بقاء القيادات لمدة طويلة في المؤسسات مما يؤدي إلي نمو شبكة المصالح والتحايل على دورات العمل.

٢ - ضعف المساءلة العامة.

٣ - طول دورات العمل وكثرة الإجراءات والمستندات المطلوبة وعدم وضوحها للمواطن.

٤ - تدهور مستويات الأجور وغياب مبدئي الأمانة والشرف.

٥ - تلاشى الحدود بين الخطأ والصواب خاصة في مراحل دورة العمل للحصول على الخدمة بحيث أن الكثيرمما يعد إثما ولا شرعية له أصبح مقنناً ومباحاً، فالرشوة صارت إكرامية أو بدل انتقال، والسمسرة أصبحت استشارة وانتفاع الأبناء من وظائف الآباء ومراكزهم صار حقاً نتيجة ضعف الرقابة المجتمعية.

اما من مظاهر انتشار الفساد الإداري فتتمثل في:

١ - سوء استعمال السلطة، انتشار الرشوة والمحسوبية والاختلاس من المال العام.

٢ - التسيب والإهمال الوظيفي واللامبالاة والتفريط في المصالح العامة.

٣ - الاتجار في الوظيفة العامة.

وكل هذا يعني أن الفساد يتحدد باليتين هما:

١ – الية دفع الرشوة والعمولة المباشرة الى الموظفين والمسؤولين في الحكومة لتسهيل عقد الصفقات لرجال الاعمال والشركات الوطنية منها والأجنبية.

٢ – وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والاصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي.

أما الطريقة التي يتم بها تنفيذ هذه اليات الفساد فتنحصر في المكونات الاتية:

١ – تخصيص الأراضي من خلال قرارات ادارية علوية تأخذ شكل العطايا لتستخدم فيمابعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.

٢ – اعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة من المسؤولين أو رجال الاعمال الكبار.

٣ – قروض المجاملة التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الاعمال المتصلين بدوائر النفوذ والسلطة.

٤ – عمولات عقود البنى التحتية وصفقات السلاح.

٥ – العمولات والاتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة والمنصب.

وفي حال كانت الدولة تعاني من مظاهر فساد مستشري في مفاصلها فأن هذا سيعوق عملية التنمية بشكل كبير لأنه سيوجه موارد الدولة الى خدمة مصالح خاصة وليس مصلحة عامة، ونتائج الفساد الإداري على عملية التنمية خطيرة للغاية فهو يؤدي الى هدر الموارد وبالتالي ضعف النمو الاقتصادي ويمكن أن يؤدي إلى انهيار تام للنظام، وحين يتفشى الفساد ويستشري فانه يؤدي الى ظهور احتجاجات واسعة من قبل المحرومين والمهمشين وقد يصل الحال الى حد استعمال العنف كآلية لموجهة الحرمان والتهميش مما يؤدي الى انتشار الفوضى وانعدام الاستقرار السياسي.

وعلى العكس من ذلك يولد التوزيع العادل لمكتسبات التنمية وسيادة القانون والبيئة التشريعية الشفافة شعورا بالاطمئنان، أما ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وما يصاحبها من احباطات نفسية فتشكل بيئة خصبة للعنف والتطرف، ولا تعتبر الإجراءات الأمنية المحضة كافية لأن تنجح في تحقيق الأهداف المتوخاة فيما يتعلق بالأمن الوطني بل لابد من أن يرافقها امن اقتصادي وآخر اجتماعي.